السلطات السعودية لديها سجل سيء ومن المتهور بيعها أقوى طائرة في العالم



تحت عنوان" مخاوف حقوقية بشأن دور أستراليا في تصنيع أجزاء من مقاتلات إف-35 بعد قرار ترامب بيع طائرات مقاتلة سعودية" نشرت صحيفة الغارديان تقريراً تقول فيه، إن القرار الأحادي الذي اتخذه الرئيس الأميركي دونالد ترامب ببيع طائرات مقاتلة من طراز إف-35 إلى المملكة العربية السعودية سوف يعتمد على مكونات أسترالية حيوية، مما دفع الخبراء إلى التحذير من أن أستراليا قد تصبح متواطئة في انتهاكات حقوق الإنسان.

إذ أعلن دونالد ترامب عن الصفقة خلال اجتماع مع محمد بن سلمان هذا الأسبوع ، على الرغم من المخاوف المستمرة بشأن سجل النظام السعودي في مجال حقوق الإنسان ـــ بما في ذلك الغارات الجوية على أهداف مدنية ـــ والمخاوف من إمكانية مشاركة التكنولوجيا مع الصين.

ولفتت الغارديان أن أستراليا جزء من إنتاج طائرة F-35 ، لكن ليس لديها سيطرة على المكان أو من يتم شحن الأجزاء إليه - حتى الأجزاء التي تغادر الأراضي الأسترالية.

لدى أكثر من 70 شركة أسترالية عقود إنتاج ودعم مع برنامج F-35. ويُصنّع أكثر من 700 قطعة أساسية من الطائرة المقاتلة في ولاية فيكتوريا وحدها ، وفقًا لحكومة الولاية. كما تستضيف أستراليا مركزًا إقليميًا لتوزيع قطع غيار F-35 في ولاية نيو ساوث ويلز.

وقال دنكان فريوين، كاتب مجموعة كويكرز أستراليا السلمية التي تبحث في صادرات الأسلحة: "تحتوي كل طائرة إف-35 على أجزاء حيوية مصنوعة في أستراليا إن أي قنبلة يتم إسقاطها بواسطة هذه الطائرات لا يمكن أن تفعل ذلك إلا لأن الحكومة الأسترالية كتبت شيكًا مفتوحًا لشركة لوكهيد مارتن، حيث تبيع لهم أجزاء مصنوعة في أستراليا دون قيود على حقوق الإنسان أو مراقبة.

وقال فروين إن المملكة العربية السعودية لديها "سجل مؤسف في مجال حقوق الإنسان ومن المتهور بيعها أقوى طائرة في العالم.

قالت رئيسة الجمعية الطبية لمنع الحرب، الدكتورة سو ويرهام، إن المملكة العربية السعودية لديها "سجل مروع في مجال حقوق الإنسان"، وخاصة في ملاحقتها للحرب في اليمن.

"إن التظاهر بأن الأسلحة الموجودة في أيدي الحكام السعوديين لن تُستخدم إلا بشكل قانوني ووفقًا لمبادئ حقوق الإنسان أمر غير معقول".

يعتبر فريوين وويرهام من دعاة السلام ونزع السلاح، ولكن مخاوفهما يتشاركها أيضاً محللون دفاعيون أكثر تشدداً، إذ يخشون أن تفقد أستراليا السيطرة على الجيوش التي تدعمها.

وقال مؤسس مركز التحليل الاستراتيجي الأسترالي للدفاع والأمن، مايكل شوبريدج، إن بيع ما يصل إلى 48 طائرة من طراز إف-35 إلى المملكة العربية السعودية طرح قضايا بالنسبة لأستراليا "حاولنا بشدة تجاهلها مع الإسرائيليين.

وقال شوبريدج: "سندعم استخدام السعوديين للطائرات مهما كانت الطريقة التي يختارونها لاستخدامها، كما أن مشاركة السعوديين في الحرب الأهلية اليمنية في السنوات الأخيرة تظهر أن هذا ليس افتراضيا".

وقال شوبريدج، وهو مسؤول سابق كبير في سياسة الدفاع في السفارة الأسترالية في واشنطن العاصمة، في وقت سابق إن سلسلة توريد طائرات إف-35 المعقدة تسمح للحكومات برفض الدعم المباشر للجيوش الأجنبية.

وبحسب تقديرات مجلس الشيوخ الشهر الماضي، قال نائب وزير الدفاع هيو جيفري لأعضاء مجلس الشيوخ إن سلسلة توريد طائرات إف-35 العالمية كانت "ترتيبًا فريدًا.

إنها سلسلة توريد عالمية. نحن نشارك فيها. تُنقل البضائع حول العالم. هذه البضائع مملوكة للولايات المتحدة، وتديرها شركة لوكهيد مارتن. أستراليا لا تُوجّه تصدير هذه البضائع، ولا تتحكم فيه.

تتطلب السلع المصنعة في أستراليا تصريح تصدير. ولم تُجب وزارة الدفاع على أسئلة حول ما إذا كان بإمكان أستراليا - أو سترفض - توريد قطع غيار للطائرات المتجهة إلى السعودية.
ولكن الولايات المتحدة نفسها لا تقوم بمراقبة شاملة لأماكن وصول أسلحتها أو كيفية استخدامها.
كان قرار إدارة ترامب ببيع طائرات إف-35 إلى المملكة العربية السعودية مثيرا للجدل على مستوى العالم، ويرجع ذلك جزئيا إلى الحملات القصف التي تقودها السعودية على أهداف في اليمن والتي أسفرت عن مقتل الآلاف.

في الفترة ما بين عامي 2015 و2022، قُتل ما يقدر بنحو 377 ألف شخص نتيجة للصراع: قُتل ما يقرب من 15 ألف مدني بسبب العمل العسكري المباشر، معظمهم في غارات جوية شنتها قوات التحالف بقيادة السعودية، وفقًا لما توصلت إليه حملة مناهضة تجارة الأسلحة.

كما أثار تقرير صادر عن وكالة استخبارات الدفاع الأميركية، وهي جزء من البنتاغون، مخاوف من أن تتمكن الصين من الوصول إلى تكنولوجيا مقاتلة إف-35 عبر المملكة العربية السعودية بسبب الشراكة الأمنية بين الرياض وبكين.

إن طائرة إف-35 ـــ التي وصفتها شركة لوكهيد مارتن بأنها "الطائرة الحربية الأكثر فتكاً" في العالم، والتي تتراوح تكلفتها بين 80 مليون دولار أميركي و100 مليون دولار أميركي للطائرة الواحدة (123 مليون دولار أسترالي إلى 155 مليون دولار أسترالي) ـــ هي بالفعل منصة مثيرة للجدل، ومتورطة في استنتاجات لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة مفادها أن إسرائيل ارتكبت إبادة جماعية في غزة .

وقال ويرهام، من الجمعية الطبية لمنع الحرب، إن معاهدة تجارة الأسلحة تمنع أستراليا من تصدير "الأسلحة أو العناصر المرتبطة بها" إذا كان هناك خطر من استخدامها في انتهاك القانون الدولي.

قال ويرهام: "لا شك في وجود مثل هذا الخطر في حالة السلطات السعودية. وهذا يجعل أستراليا متواطئة

في أي جرائم تُستخدم فيها طائرات إف-35".

وقال ويرهام إن أستراليا ليس لديها ثقة في ضوابط التصدير الدفاعية الأميركية.

يعتمد الاقتصاد الأمريكي اعتماداً كبيراً على مبيعات الأسلحة، لدرجة أن القيود تبدو ضئيلة. فبينما تروج الولايات المتحدة للديمقراطية، تبيع في الواقع أسلحةً لأكثر من نصف الأنظمة الاستبدادية في العالم . إنها صناعةٌ خارجة عن السيطرة.